الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الخميس**

8 **محرم** 1439 –28 **سبتمبر** 2017

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 8 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 10 |
| حقوق الإنسان في العالم | 19 |

# توقعات بطفرة في مدارس تعليم القيادة

المصدر: جريدة مكة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/614219

تهاني البقمي - جدة
توقعت الباحثة الشرعية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن يتزامن تنامي الإقبال على مدارس تعليم القيادة من قبل النساء بتزايد في أعداد تلك المدارس «لأنه لا يوجد حاليا إلا نحو 26 مدرسة منها.«
وقالت زين العابدين، تعليقا على الأمر السامي أمس والقاضي بتوحيد إجراءات إصدار رخص القيادة للجنسين، إن الطلب على مدارس تعليم القيادة «سيكون كبيرا جدا بين الطالبات وأستاذات الجامعات والمعلمات وموظفات القطاع الخاص، فضلا عن ربات البيوت.«
وأضافت أن الكثير من المشاكل التي تعاني منها المرأة في السعودية ستجد طريقها إلى الحل فور تمكنها من قضاء الكثير من حوائجها وحوائج أسرتها بنفسها، «فضلا عن أنشطة معطلة بالنسبة لها كان العائق فيها هو التقيد بأحد الأقرباء أو توفر سائق.«
ودللت زين العابدين على ما وصفتها بظاهرة ابتزاز السائقين، وقالت: وصل بعضهم إلى المطالبة بأجور مرتفعة لعلمهم بالحاجة إليهم «كما تواجه المرأة في حالات أخرى مآزق من نوع عدم توفر مقر ضمن المنزل للسائق، مما يترتب عليه مضاعفة المصاعب عليها.«
من جهتها، أكدت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن انتظار النساء طال ترقبا لهذا القرار، «غير أن صدوره كان متوقعا لكوننا وصلنا في السنوات الأخيرة إلى مستوى من تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا.«
ومن جانبها، توقعت أن يتيح الأمر السامي الفرصة للنساء «لإقامة معاهد نسائية خاصة لتعليم القيادة»، مما يضيف فوائد اقتصادية إضافية إلى الأمر السامي.

# المسؤولون يثمنون الخطوة التاريخية لقيادة المرأة للسيارة

المصدر: جريدة البلاد الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.albiladdaily.com

أكد أصحاب السمو والمعالي والمسؤولين أن صدور الأمر السامي الكريم بتمكين المرأة من قيادة السيارة ، هو قرار تاريخي رحب به المجتمع لما له من إيجابيات ومنافع مع التأكيد على الضوابط الشرعية المنظمة لهذه الخطوة التي سيبدأ تطبيقها في العاشر من شوال القادم.
فقد رفع الأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز أمير منطقة تبوك، شكره وتقديره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله- بمناسبة صدور أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، بما فيها إصدار رخص القيادة على الذكور والإناث على حد سواء.

وقال سمو أمير منطقة تبوك إن هذا القرار التاريخي يؤكد حرص المقام الكريم على مواكبة التطورات الاجتماعية والتحولات التي يعيشها المجتمع السعودي بما يتوافق مع الضوابط الشرعية والنظامية، وشدد سموه على أن القرار راعي كافة الظروف من خلال تشكيل لجنة على مستوى عال بحيث تضع الضوابط اللازمة لذلك.
وقال إن تأكيد المقام الكريم على أن الدولة هي – بعون الله – حارسة القيم الشرعية، وكونها تعتبر المحافظة عليها وراعيتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، وتأكيده على أنها لن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته، هو أكبر ضمانة لحسن تطبيق القرار وفق الأنظمة المرعية، وهو ما سيترتب عليه فوائد كبيرة للأسرة والمجتمع.
كما ثمن أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز ، القرار التاريخي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة وفق الضوابط الشرعية والنظامية المحددة لذلك.
وأكد الأمير فيصل بن خالد ، أن القرار يعد خطوة إصلاحية مهمة تؤكد سعي خادم الحرمين الشريفين للنهوض بالسعوديات ومنحهن مايليق بهن أمام العالم ، إلى جانب الثقة بهن بصفتهن نصف المجتمع ، ومنحهن الحق المشروع في ذلك بما يساعدهن على أن يكونوا عونا للوطن في مسيرة التحول والتنمية التي تشهدها المملكة.
وأشاد أمير عسير بما سيحققه القرار من نتائج مهمة تنصب أولا في صالح الاقتصاد السعودي ، ولجم المرجفين الذين كانوا يستغلون هذا الملف للإساءة للوطن والمواطن ، إلى جانب أن القرار حظي بتأييد هيئة كبار العلماء وسيكون وفق ضوابط محددة تضمن المناخ الأمن للنساء في قيادة السيارة بما يضمن لهن الأمن والسلامة.

•نصف المجتمع

كما وصف الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز أمير منطقة جازان، الأمر السامي، باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء بالقرار المهم والتاريخي، وأنه سيمكن المرأة السعودية من قيادة السيارة وفق الضوابط الشرعية والنظامية المحددة لذلك.
وعد سموه الأمر السامي خطوة مهمة تؤكد سعي خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – ومدى اهتمام القيادة وحرصها على توفير كل ما يساعد النساء الذين يمثلن نصف المجتمع على الإسهام في خدمة الوطن وتنميته جنباً إلى جنب مع أشقائهم الرجال ليكونوا عونا وسنداً لهم, ومشاركات فاعلات في مسيرة التحول والتنمية التي تشهدها المملكة.
وشدد أمير منطقة جازان على أهمية الأمر السامي الذي حظي بتأييد هيئة كبار العلماء, ونتائجه الإيجابية التي سيلمسها الجميع في مختلف المجالات الاقتصاد والتنموية والمجتمعية، عقب تطبيقه وفق ضوابط محددة تضمن المناخ الأمن للنساء في قيادة السيارة بما يضمن لهن الأمن والسلامة.
وعدّ الأمير محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان بالنيابة, قرار السماح بقيادة المرأة للسيارة بالتاريخي, وتأكيداً للرؤية الحكيمة لقيادتنا – حفظها الله – وحرصها وعملها الدائم على توفير كل ما فيه خير للوطن والمواطن.
وأكد سموه, أن القرار سيمكن المرأة من القيام بدورها المهم ومشاركتها الفاعلة في دفع عجلة التنمية في وطننا العزيز وفق الضوابط الشرعية، واستمراراً لمسيرة الإصلاح في المملكة التي تشكل المرأة جزءًا رئيسيًا فيها من أجل المشاركة لجميع أبناء وبنات الوطن في التنمية دون أن يتنافى ذلك مع الالتزام الشرعي والأخلاقي, ما يبرز الدور الكبير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود, وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – في الحفاظ على ثوابت المملكة المستندة على تعاليم الإسلام والاستمرار في مسيرة الإصلاح على الأصعدة كافة.
وشدد سمو أمير منطقة جازان بالنيابة في ختام تصريحه, على أن القرار سيحدث نقلة نوعية في مختلف جوانب الحياة عبر مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتفعيل دورها في المجتمع, وتعزيز ثقافة المجتمع وثقته بما تملكه المرأة من قدرات، والعمل على تفعيل الأنظمة واللوائح لتسهيل مهمتها في المجتمع ومن ضمنها قيادة المرأة, سائلاً المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والفائدة ويحقق الصالح العام.

•نقلة اقتصادية واجتماعية

كما أكد معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عوّاد بن صالح العواد، أن قرار السماح بقيادة المرأة للسيارة قرار تاريخي يأتي ضمن الرؤية الحكيمة لقيادتنا – حفظها الله – لكي تتبوأ المرأة المكانة اللائقة بها وتشارك في عجلة التنمية وفق الضوابط الشرعية، ويؤكد هذا القرار على استمرار مسيرة الإصلاح والتنمية في المملكة والتي تشكل المرأة جزءً رئيسيًا فيها من أجل المشاركة لجميع أبناء وبنات الوطن في التنمية دون أن يتنافى ذلك مع الالتزام الشرعي والأخلاقي.
وأوضح الوزير العواد أن القيادة راعت توفير المتطلبات والبنية التحتية كافة لتهيئة المناخ الملائم للمرأة لقيادة السيارة بأمن وسلامة مثل معاهد تعليم القيادة وغيرها من المتطلبات ، كما أن القرار يؤكد على الدور الكبير لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – في الحفاظ على ثوابت المملكة المستندة على تعاليم الإسلام والاستمرار في مسيرة الإصلاح على كافة الأصعدة.

وقال العواد : إن المرأة السعودية جزء رئيسي من اهتمامات رؤية 2030 كما أراد مهندس الرؤية سمو ولي العهد – حفظه الله -، فمن أهداف الرؤية التي حرصت على تحقيقها رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والاستمرار في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وكذلك تمكينها من الحصول على الفرص المناسبة للإسهام في تنمية المجتمع والاقتصاد، ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

وبين وزير الثقافة والإعلام أن رؤية 2030 وضعت السياسات التنظيمية لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في اتخاذ القرارات وتفعيل دورها في المجتمع من خلال تعزيز ثقافة المجتمع وثقته بما تملكه المرأة من قدرات، والعمل على تفعيل الأنظمة واللوائح لتسهيل مهمتها في المجتمع ومن ضمنها قيادة المرأة.

وختم الدكتور العواد حديثه بالقول إن هذا القرار سيحدث نقلة نوعية في الحياة الاجتماعية وفي النظرة الإيجابية للحياة لدى مختلف فئات المجتمع ويزيل المخاوف الافتراضية التي طالما أعاقت المضي قدماً في مركب التنمية والتطور، وأن التاريخ سيتذكر بعزة وفخر خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد – حفظهما الله – ، هذا القرار الذي سيصنع الفرق بين الأمس والغد ويجعل وطناً شامخاً في سجل المجد والمعزة بهذه البصيرة الحكيمة والرؤية الثاقبة لمصلحة الوطن وأهله والحرص الدائم وبكل السبل على تحسين نمط حياة السعوديين.

•مجتمع متنامٍ

أعرب معالي وزير النقل الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان عن خالص شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – على قراره باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية – بما فيها إصدار رخص القيادة – للذكور والإناث على حد سواء.

وقال الحمدان: إن القرار يعدُ قراراً تاريخياً ضمن سلسلة القرارات المفرّحة التي يهديها خادم الحرمين الشريفين أيَّده الله – للشعب السعودي التي أصبحت تتوالى في شتى المجالات التي تهمّ الوطن والمواطنين رجالا ونساء، حيث يصبّ هذا القرار في دعم وتمكين المرأة السعودية ومنحها فرصة أكبر للمشاركة الفاعلة في تنمية المملكة والتواجد على خارطة المستقبل التي نحلق لها عبر رؤية المملكة 2030، التي وصف طموحاتنا فيها مهندسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظه الله -، حينما "وصف طموحاتنا بأنه لا يحدّها إلا السماء"، وبالتأكيد المرأة السعودية مع عضيدها الرجل تعد عنصراً فاعلاً في المضي بالوطن قدما إلى فضاء المستقبل المشرق الواعد لوطننا الغالي.

وأكد معالي وزير النقل أنّ منظومة النقل وعبر جميع قطاعاتها ستقف جنباً إلى جنب مع اللجنة العليا المشكلة بالأمر السامي لإنفاذ هذا الأمر الكريم، وستقوم بتوفير كل ما يتطلب منها لدعم تنفيذ هذا القرار عبر جميع اختصاصاتها ذات العلاقة بالطرق أو أنظمة النقل، تحقيقًا لتطلعات القيادة لتكون الوزارة مشاركًا ومساهمًا أساسيًا في نهضة وطننا.

واختتم الحمدان حديثه بالابتهال إلى المولى العلي الكريم بأن يحفظ ولاة أمرنا وأن يمدهم بعونه وتوفيقه وأن يديم على مملكتنا الغالية أمنها ورخائها وازدهارها.

•تعزيز دور المرأة

وأكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن الأمر السامي الكريم القاضي بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية – بما فيها إصدار رخص القيادة – على الذكور والإناث على حد سواء , تتويجاً لما تتمتع به المرأة من حقوق، وتعزيزاً لمساهمتها الحضارية في مسيرة التنمية.

وقال العيبان في تصريح صحفي : إن القرار يؤكد عناية القيادة الرشيدة بتعزيز دور المرأة ومشاركتها الكبيرة في جميع مناحي الحياة بكل فعالية وثقة، ويوضح الجهود المتواصلة لحكومة خادم الحرمين الشريفين من أجل تعزيز مكانة المرأة السعودية داخل مجتمعها، وتيسير سُبل نجاحها في الحياة والعمل، بما يتفق مع ثوابت الشريعة الاسلامية الغراء، وينسجم مع المواثيق الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

وثمن العيبان المضامين السامية التي تضمنها الأمر السامي الكريم الذي نص على "ولكون الدولة هي – بعون الله – حارسة القيم الشرعية فإنها تعتبر المحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، ولن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته."

وأوضح العيبان أن هذا الأمر يؤكد حق المرأة في التنقل، وينسجم مع حاجتها،وقيم المجتمع ، ومكانة المملكة الحضارية ودورها الريادي.

وأكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان أن جهود القيادة – أيدها الله – تتوالى في حماية وتعزيز جميع مجالات حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة بما في ذلك قيادة السيارة؛ لتمارس دورها في المجتمع بكل كفاءة واقتدار، مشيراً للآثار

الإيجابية للأمر السامي الكريم، على حياة المرأة بما في ذلك توظيفها وتسهيل تنقلها وضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.
وهنأ معاليه في ختام تصريحه المرأة السعودية بما حققته من تقدم ونجاحات في جميع المجالات، وما تحظى به دائماً من رعاية وثقة واهتمام من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده – حفظهما الله- ، داعياً الله عز وجل أن يحفظ قيادة هذا الوطن العزيز ويديم عليه أمنه واستقراره وازدهاره.
من جانبه أشاد مدير جامعة الطائف الدكتور حسام بن عبدالوهاب زمان، بالأمر السامي الكريم، باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية بما فيها إصدار رخص القيادة على الذكور والإناث على حد سواء.
ونوه معاليه في تصريح ، بما نص عليه الأمر السامي الكريم من الإشارة إلى ما يترتب من سلبيات من عدم السماح للمرأة بقيادة المركبة والإيجابيات المتوخاة من السماح لها بذلك، وكذلك التأكيد على مراعاة تطبيق الضوابط الشرعية اللازمة والتقيد بها، فضلاً عن الاستناد إلى آراء أعضاء هيئة كبار العلماء الذين أكد غالبيتهم عدم الممانعة في السماح بقيادة المرأة.
كما نوه بما نص عليه الأمر السامي بتأكيد أن الدولة هي بعون الله حارسة القيم الشرعية والمحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، وأنها لن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته.
وأكد الدكتور زمان أن الأمر جاء ليعالج قضية اجتماعية مهمة، كون كثير من الأسر السعودية تعتمد كلية على دور المرأة كولية أمر مسؤولة عن تربية إعالة أبنائها، فضلاً عن الحاجة إلى دور المرأة كمساند للرجل في تلبية احتياجات الأسر في حال غياب الزوج ونحو ذلك.

•مسيرة تطور

ورحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة.
ووصف رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، الأمر السامي بالتاريخي بكل المقاييس، وبالعامل الفارق في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.
وقال في تصريح له إن القيادة – أيدها الله – قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من إيجابياته الاقتصادية والاجتماعية والأسرية.
وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية وأن هذا الأمر السامي سيضع حدًا لمثل هذا الأمر.
وأشار رئيس الجمعية إلى أهمية تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي ، داعياً الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا إنه سميع مجيب.
كما وصفت عضو مجلس الشورى رئيسة اللجنة الصحية الدكتورة منى آل مشيط القرار السامي باعتماد تطبيق أحكام المرور ولائحته التنفيذية على الذكور والإناث على حد سواء بأغلى هدية من ملك الحزم لبنات الوطن في الذكرى الـ ٨٧ لتوحيد مملكتنا الغالية,
وقالت : حق لنا أن نفخر ونفاخر بوطننا، بملكنا، بولي عهدنا، وتأتي هذه الخطوة المهمة استمراراً لدعم القيادة الرشيدة للمرأة السعودية التي حظيت وما زالت بثقة وبدعم يعزز مكانة المرأة السعودية فدخولها في عضوية مجلس الشورى والانتخابات البلدية وتبوؤها لعدد من المناصب القيادية الحكومية وفي القطاع الخاص .

# مصدر بـ"حقوق الإنسان" يكشف لـ"عاجل" حقيقة ضرب السعوديات لأزواجهن

المصدر: جريدة عاجل الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.ajel.sa/local/1951876

الرياض
عبير الفهد

كشف مصدر في جمعية حقوق الإنسان السعودية لـ"عاجل" أن أغلب النساء اللاتي يضربن أزواجهن في المملكة أجنبيات، مؤكدًا "عدم ورود أي شكوى تتعلق بالنساء السعوديات."

وقال المصدر لـ"عاجل" إن عددًا قليلًا من الأزواج لجأوا لجمعية حقوق الإنسان للشكوى من تعرضهم للضرب من قبل زوجاتهم، مضيفًا أن "كل هؤلاء متزوجون من غير سعوديات."

وتابع: "لم تردنا أي شكوى ضد زوجات سعوديات"، موضحًا أن "الشكاوى من هذا النوع ليست ظاهرة بسبب خوف الأزواج من نظرة المجتمع."

وقال المحامي والمستشار القانوني علي القرشي لـ"عاجل" إن "المجتمع قد يتقبل ضرب الزوج لزوجته وهذا الأمر شائع ومنتشر بشكل كبير، باعتباره شأنًا أسريًا لا يحق لأحد التدخل فيه إلا إذا حركت الزوجة دعوى جنائية ضد زوجها أمام النيابة العامة."

وأضاف: "غير المقبول ولا المستساغ شرعًا هو اعتداء الزوجة على زوجها بالضرب، حيث أن ذلك ينافي الفطرة البشرية التي جعلت للرجل القوامة على زوجته."

واستطرد موضحًا: "لم يمر عليّ خلال ممارستي لمهنة المحاماة سوى حالة واحدة فقط مما يعني أن مثل هذه الحالات شاذة وغريبة على مجتمعنا ولا يمكن أن تكون موضع قياس لأسباب قد تكون اجتماعية أو نفسية."

وأشار القرشي إلى أن نظام الإجراءات الجزائية أعطى للزوج حق اللجوء إلى النيابة العامة لتحريك دعوى جنائية ضد زوجته كما هو الحال عند تعرض الزوجة للاعتداء من قبل الزوج، وبالتالي فإن "أطراف الدعوى (الزوج أو الزوجة) سواسية أمام القضاء ولا يمكن التفريق بينهما في الجرم حتى وإن كان المجني عليه هو الرجل".

# منح "العمل والتنمية" حق الولاية لمن لا ولي له في حالات الاعتداء والإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625931

الرياض - عبدالسلام البلوي

أقر مجلس الشورى اليوم الأربعاء، منح وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية لمن لا ولي أمر له في اختصاص محدد في حالات الاعتداء أو الإيذاء الجسدي أو النفسي وكذلك الحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية، وتعديل مشروعات النصوص النظامية المقترح إضافتها إلى بعض اللوائح بشأن تخويل الوزارة حق الولاية على بعض فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم بما يكفل لهم حق إقامة الدعوى، وخلص المجلس إلى إعطاء وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على النفس للقصر مجهولي الأبوين، وتعديل اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية لتحقيق هذا الغرض، كما أضافت مادة للائحة دور الرعاية الاجتماعية وأخرى للائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، تخول الوزارة بالولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الذين ليس لهم ولي، أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة.

وأكد تقرير شوري أهمية إضافة هذه النصوص النظامية لتخويل الدولة عبر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لحماية القصر مجهولي الأبوين وذوي الإعاقة والمسنين، من حالات الاعتداء أو الإيذاء الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي والحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية، وأن الفكرة انطلقت من مبدأ أن الشخص القاصر غير قادر على اتخاذ القرار السليم في نفسه أو أمواله، وأوضح تقرير لجنة الأسرة والشباب أن الوزارة واجهت بعض الصعوبات لهذه الفئات من خلال تعامل إدارات مختلفة مباشرة في الوزارة مع هذه الفئات، وعدم توافر الآليات النظامية التي تمكنها من واجباتها تجاهها.

إلى ذلك، طالب عضو مجلس الشورى د. خالد العقيل بتوسيع تخويل التنمية الاجتماعية لولاية من ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم لتشمل المعنفين والأحداث والمساجين المنبوذين من أسرهم والمرضى المهملين من قبل ذويهم، والمضطهدين كحالات الهجر والعضل، كما دعا إلى إشراك هيئة حقوق الإنسان في كافة مجريات تقصي تقاعس الأولياء عن المطالبة بحقوق فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم عن طريق المحكمة المختصة.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# «سبتمبر» انتصار للمرأة السعودية ونقطة تحول في مسيرتها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24320077

الجبيل - علي اللغبي

سيظل شهر أيلول (سبتمبر) لعام 2017، محفوراً في ذاكرة المرأة السعودية، إذ إن هذا الشهر شهد متغيرات إيجابية لمصلحة المرأة بالحصول على حقوقها ومشاركتها الفاعلة في المجتمع. وكانت البداية في الاحتفالات السعودية باليوم الوطني الـ87، والذي يمثل الذكرى الخالدة لتوحيد المملكة، إذ سمح للعوائل للمرة الأولى بحضور احتفالية اليوم الوطني يومي 23-24 سبتمبر بإستاد الملك فهد بالرياض، كما تضمن سبتمبر سابقة هي الأولى من نوعها، بإصدار أمين المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير قراراً يقضي بتعيين إيمان الغامدي كأول امرأة سعودية في منصب مساعد لرئيس بلدية الخبر، وهو أول منصب من نوعه تتقلده امرأة سعودية. وتستمر مفاجآت سبتمبر ليشهد حدثاً مهماً في مسيرة المرأة السعودية، وذلك بعد أن أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز قراراً تاريخياً انتصر فيه للمرأة، بإصداره أمراً سامياً بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء، إذ رحبت المرأة السعودية بالقرار التاريخي، واعتبرته انتصار للمرأة ونقطة تحول في مسيرتها التي أثبتت دورها وحضورها بفاعلية على خريطة التطوير والازدهار في خدمة الوطن، وعبرن عن شكرهن للملك سلمان الذي جعل تمكين المرأة واقعاً تعيشه، وأكدن أنها خطوة مهمة نحو الاتجاه الصحيح.

وشملت المتغيرات الإيجابية لمصلحة المرأة السعودية تعيين فاطمة سالم باعشن متحدثة باسم السفارة السعودية في واشنطن، لتكون أول سيدة سعودية في ذلك المنصب، وتحمل درجة الماجستير مع التركيز على التمويل الإسلامي من جامعة شيكاغو، وشغلت باعشن مناصب قيادية عدة، وتكرس جهودها من أجل تمكين المرأة السعودية خاصة من الناحية الاقتصادية. كما كان لشهر سبتمبر عام 2011 وقفه مع المرأة السعودية، إذ أمر الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز بالسماح للمرأة السعودية الدخول إلى مجلس الشورى، والترشح للمجالس البلدية.

# «الشورى» يقر منح «ولاية الأمر» على المعنفات جسدياً أو نفسياً لـ«العمل»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24317915

الرياض - سعاد الشمراني

وافق مجلس الشورى على منح وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق ولاية الأمر على حالات الاعتداء أو الإيذاء الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي، وكذلك الحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية ولمن لا ولي أمر له في اختصاصات محددة. وجاءت الموافقة خلال جلسة أمس على تعديل اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية، ولائحة دور الرعاية الاجتماعية، واللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، بإضافة فقرة ومادتين جديدتين إلى اللوائح الثلاث، وذلك لتخويل وزارة العمل

والتنمية الاجتماعية حق الولاية على بعض فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم بما يكفل لهم حق إقامة الدعوى، وإعطائها حق الولاية على النفس للقصر مجهولي الأبوين.
وشمل التعديل الذي وافق عليه المجلس إضافة فقرة جديدة إلى المادة الـ12 من اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية لتصبح كالآتي: «تتولى الوزارة الرعاية اللاحقة لمن يحتاج إليها ممن انتهت إقامتهم في البيوت الاجتماعية وفق ما تحدده القواعد، وللوزارة حق الولاية على النفس للقُصّر مجهولي الأبوين.»
كما تضمنت التعديلات إضافة مادة جديدة هي المادة الـ12 مكرر إلى لائحة دور الرعاية الاجتماعية لتصبح: «للوزارة حق الولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المسنين الذين ليس لهم ولي أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب من طريق المحكمة المختصة.»
وأضاف المجلس مادة جديدة هي المادة الـ29 مكرر إلى اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين لتصبح: «للوزارة حق الولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ليس لهم ولي أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب من طريق المحكمة المختصة.»

# «العمل» تطور الخدمات الإلكترونية لمستفيدي الضمان»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24317918

الرياض - «الحياة»
طورت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خلال الأشهر الماضية الخدمات الإلكترونية لمستفيدي الضمان الاجتماعي، لتشمل عمليات وإجراءات التقديم والصرف، وذلك في خطوة من شأنها تسهيل وتيسير وتحسين أداء الخدمات المقدمة للمستفيدين، وقياس مدى رضاهم بشكل مستمر.
وتسعى الوزارة إلى تقديم خدمات مميزة تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني، والتي يأتي في مقدمها وصول دعم الوزارة لأكبر عدد من المستفيدين الذين هم بحاجة للدعم، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية الداخلية مما يسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وتسهيل إجراءات التواصل من خلال قنوات جديدة وتقنيات مطورة وميسرة.
وعملت الوزارة على أتمتة خدمات المعاش الضماني، التي تضمنت في مرحلتها الأولى 4 فئات، لتشمل المطلقة مع أبنائها، والمطلقة، والأرملة، ومن بلغ سن الشيخوخة، إذ لا يستلزم حضورهم لفروع مكاتب الضمان الاجتماعي، لتتاح خدمة إضافية بالتقديم إلكترونياً عبر البوابة الإلكترونية للوزارة https://mlsd.gov.sa ، في حين يُقدر الوقت اللازم لمعالجة الطلبات من 4 إلى 5 أيام لإصدار قرار المنح، ومن يوم إلى 24 يوماً من قرار المنح حتى الإيداع. وستشمل المرحلة الثانية من المستفيدين من الخدمات المزمع إطلاقها في منتصف تشرين الأول )أكتوبر) المقبل، من لم يسبق لها الزواج من الأسر الضمانية، وأسرة غائب أو مفقود أو مهجورة، أو معلقة، وأسرة مدمن المخدرات، واليتيمة أو اليتيم مجهوليّ الأبوين، وزوجة غائب أو مفقود، وزوجة مدمن على المخدرات، واليتيم أو اليتيمة متوفيي الأب. وتعمل الوزارة على تخطيط المرحلة الثالثة لتشمل أسرة عائل فاقد الأهلية، سجين، وزوجة لعائل فاقد الأهلية أو سجين، عجز سواء الدائم أو الموقت، ومن بلغ سن الشيخوخة أو له أمراض مسببة للإعاقة.
وأوضحت الوزارة أن العمليات المعالجة شهرياً، وصلت بعد أتمتة الخدمات إلى أكثر من 14ألف طلب شهرياً، وبإجمالي 76 ألف قرار منح خلال الستة أشهر الماضية، وبنسبة رضا من المستفيدين عن الخدمة بلغت 71 في المئة.
وكان يتطلب التقديم سابقاً الحضور لأحد مكاتب الضمان الاجتماعي، فيما يقدر الوقت اللازم لمعالجة الطلبات من 25 إلى 55 يوماً إلى إصدار قرار المنح و30 يوماً من تاريخ المنح إلى الإيداع، وتمر الخدمة بإجراءات وعمليات رئيسة عدة مثل مراجعة الطلب، والتأكد من المستندات المقدمة، ومراجعة نتائج البحث، وإصدار قرار المنح خلال 10 أيام من موعد

الانتهاء، ثم تنفيذ أعمال الدفع بعد شهر من إصدار قرار المنح. كما أطلقت وزارة العمل خدمة إلكترونية لتقييم إعاقة الأشخاص ذوي الإعاقة إلكترونياً، وذلك عبر بوابة الخدمات الإلكترونية في موقع الوزارة.
وأوضح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة المهندس حجاب الحازمي، خلال تدشين خدمة تقييم الإعاقة، أمس في مقر الوزارة في الرياض، أن الخدمة تُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين لدى الوزارة من تحديث بيانات الإعاقة الخاصة بهم، كما تُمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة غير المسجلين لدى الوزارة من تقديم طلب جديد، لتسجيل بيانات إعاقتهم وإدراجهم ضمن مستفيدي الوزارة للاستفادة من الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد أنه بإمكان الأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة من خدمة تقييم الإعاقة، بعد الدخول إلى بوابة الخدمات الإلكترونية في موقع الوزارة على الرابط : https://eservices.mlsd.gov.sa، واختيار أيقونة الخدمة، ثم تعبئة البيانات المطلوبة (البيانات الاجتماعية، وبيانات ولي الأمر، وإرفاق التقارير الطبية، والموافقة على الإقرار والتعهد)، ثم تقديم طلب تقييم الإعاقة، كما يمكنه متابعة حالة الطلب من خيار أيقونة «طلباتي «في الموقع. وأكد الحازمي أن الخدمة تهدف إلى تسهيل إجراءات تحديث بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الطلبات الجديدة، وسرعة إنجاز تلك الطلبات واختصار الوقت للمستفيدين، وكذلك رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة لهم، ووصول دعم الوزارة للمستحقين للدعم من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل إجراءات التواصل بين الوزارة والمستفيدين من خلال قنوات جديدة وتقنيات متطورة وميسرة.

# خالد بن سلمان: قيادة المرأة للسيارة يزيد من توظيفها بما يحقق رؤية 2030

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1626179

متابعة - الرياض الإلكتروني
أكد سفير المملكة لدى واشنطن الأمير خالد بن سلمان، أن القرار السامي الذي نص على السماح للمرأة بقيادة السيارة في المملكة يعتبر خطوة نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.
وقال خالد بن سلمان في تصريح للصحافيين الأمريكيين بحسب الإخبارية السعودية: إن السماح للمرأة بالقيادة يصب في مصلحة الاقتصاد ويزيد من توظيف النساء بما يحقق رؤية 2030، والمملكة تتطور بقيادة فاعلة ومجتمع نشيط والثابت الوحيد هو التقدم وفق قيمنا وعاداتنا، مؤكدا أن الأمر السامي بقيادة المرأة للسيارة يؤكد الدور المحوري للنساء في مستقبل المملكة، وأضاف: لا يوجد توقيت خاطئ لاتخاذ القرار السليم والقيادة الرشيدة ارتأت أن الوقت مناسب لقيادة المرأة، وتابع سموه: قيادة المرأة لم تكن مسألة دينية أو ثقافية أو مجتمعية والمجتمع الآن جاهز لهذا الأمر، وذكر سفير المملكة لدى واشنطن: نفتخر بجميع نسائنا، مبيناً أن قيادة المرأة للسيارة هي مسألة اختيارية.

# مدير صحة الشمالية: هناك تغير كامل في المنظومة الصحية.. قريباً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1626015

رفحاء - عياده الجنيدي
كشف مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الحدود الشمالية عبدالله بن ولمان العازمي عن تغير كامل في المنظومة الصحية بالمنطقة قريباً، وقال العازمي انا عضو داخل منظومة صحية هدفها تحقيق رضاء متلقي الخدمة.
وأشار إلى أن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة الحدود الشمالية، مؤكداً على التعامل الجيد مع المواطن وتلبية جميع احتياجاته، وذلك في خلال لقاءاته بالقيادات الصحية بالمنطقة، وأن تكون صحة المواطن أولاً.
جاء حديث مدير عام الشؤون الصحية على هامش رعايته احتفاء إدارة الطوارئ والازمات بالمديرية باليوم الوطني 87، بحضور عدد من المسؤولين بالمديرية.
وقال نحن جنود في خدمة الوطن وخدمة المواطن ، وزاد وكلامي هذا ليس تعبير إنشائي، بل قول وفعل، ونحن حققنا نتائج جيدة ولله الحمد رقم الإمكانيات المتاحة، ولكن أعدكم في المستقبل القريب سيكون هناك تغير كامل في المنظومة الصحية.

# وزير العدل: الدولة حريصة على حماية المرأة واللائحة المرورية تذلل العوائق أمامها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541984

واس - الرياض
أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حريص كل الحرص على تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين على حد سواء وفق قواعد الشريعة الإسلامية وتذليل العوائق أمام جميع المواطنين لدفع عجلة التنمية في البلاد لكي ينعم الشعب السعودي برفاهية العيش لاسيما المرأة السعودية التي لها إسهامات كبيرة في تنمية الوطن.
وقال : إن الأمر السامي سيعزز من مسؤوليات المرأة السعودية تجاه وطنها ويدعمها لتحقيق العديد من طموحاتها ويذلل الكثير من العوائق أو الصعوبات التي تواجهها في التنقل.
مبينًا أن أمر قيادة المرأة جاء بعد تأنٍ ودراسة من هيئة كبار العلماء والجهات التنظيمية في الدولة وأفتت هيئة كبار العلماء بغالبية أعضائها بإباحة مسألة قيادة المرأة للمركبة، مؤكدًا أن تذليل العقبات أمام المرأة سياسة وطنية وشرعية يقودها ولاة الأمر -رعاهم الله- بحزم وثبات. وشدّد معاليه على أن ما ورد في الأمر السامي الكريم المتضمن «أن الدولة هي -بعون

الله- حارسة القيم الشرعية فإنها تعتبر المحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، ولن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته» يدل على اهتمام خادم الحرمين، وسمو ولي عهده الأمين بحفظ أمن المجتمع وسلامته وحماية المرأة على وجه الخصوص من أي عارض قد تتعرض له أثناء قيادتها للمركبة.

# »الأمم المتحدة للمرأة": قيادة السعوديات للسيارة يعزز حقوقها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541981

واس - الأمم المتحدة
رحبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالأمر السامي القاضي بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة. ونوه المدير الإقليمي للهيئة بالدول العربية محمد الناصري، بالقرار الذي وصفه بأنه خطوة مهمة جدًا في إطار جهود السعودية لتعزيز حقوق المرأة.

# تسريع ملف مكافحة التحرش بالشورى دعما للقرار

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=316401&CategoryID=5

الدمام: علي عبدي 28-09-2017 2:39 AM
يستعد مجلس الشورى لتسريع إصدار توصية لإصدار نظام مكافحة التحرش كمحدد رئيس لحماية المرأة بعد السماح لها بقيادة المركبات، وأكد نائب رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى الدكتور فهد بن جمعة لـ«الوطن»، أن النظام الحالي يحمي قيادة المرأة للسيارات، متوقعا أنه خلال العشر الأشهر القادمة ستكون هناك محددات حماية للمرأة، يجب النظر فيها ضمن الإجراءات القادمة، من بينها إسراع مجلس الشورى في إصدار نظام لمكافحة التحرش، والنظر في سلامة الطرق وآلية التعامل مع تعطل المرأة في الطريق وإسعافها وكيفية تعامل رجال المرور مع المرأة.
آثار إيجابية
أشار الدكتور ابن جمعة، إلى أن الآثار الإيجابية أكثر من السلبية في مسألة قيادة المرأة اجتماعيا واقتصاديا وأمنياً، وهذا يعطي دفعة قوية للسعودية في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي، مشيرا إلى أنه من المفروض دمج المرأة في الإدارات المرورية وذات الاختصاص، ويجب أن تعمل هي وتدير شؤون المرأة، وهذا يفتح مجال العمل للمرأة السعودية ويمنحها الخيار الأمثل.
تقليص البطالة

أضاف نائب رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى، أن قيادة المرأة لها إيجابيات اقتصادية، وهي تقليص حجم البطالة النسائية، ويفتح لهن فرصا وظيفية سواء على مستوى الشركات بعد إتاحة القيادة لهن، سيمكنها من الذهاب إلى العمل أو توفير أعمال تتطلب القيادة وتوفير التكاليف المالية للسائقين، لافتا إلى أن قيادة المرأة ستكون أحرص وأقل خطرا من قيادة الرجل.

حماية الأسرة

أشار الدكتور ابن جمعة، إلى أن قيادة المرأة ستسهم في حفظ أمن الأسرة من السائقين الذين لهم خلفية إجرامية، وعلى المستوى الاجتماعي عندما تشعر المرأة بأنه تم تمكينها من حقوقها وأنها جزء من المجتمع وتشارك بكل فعالية ولها الخيارات التي تتاح للرجل ستشعر بالسعادة، وهذا عامل مهم لسعادة المجتمع، ويحفز النساء على العمل وعلى أن تكون عضوا فعالا ومشاركا في الاقتصاد.

نضوج المجتمع

قال إن عامل نضوج المجتمع فكريا واجتماعيا واقتصاديا دفع للموافقة على ملف قيادة المرأة وإدراك التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتطلع إلى مستقبل أفضل، ومنع وإيقاف قيادة المرأة أصبح من الماضي، ومن الضروري تنفيذه حاليا لأن المجتمع بات ديناميكيا ومتحركا.

# استقبل صاحبة مبادرة "نور الهدى" وأشاد بفكرتها

# نائب أمير الشرقية: من حق ذوي الإعاقة تهيئة كافة المرافق لهم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4207701

اليوم - الدمام

أكد صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن فهد بن سلمان بن عبدالعزيز، نائب أمير المنطقة الشرقية، أن من حق ذوي الإعاقة أن تُهيَّأ لهم كافة المرافق.

جاء ذلك خلال استقبال سموه بمكتبه بديوان الإمارة، صاحبة مبادرة «نور الهدى للوصول الشامل لذوي الإعاقة» المواطنة نور الهدى بنت عدنان الكرنوص، والمستشارة في قضايا الإعاقة رنا بنت جميل طيبة.

واطلع سموه، خلال اللقاء، على المبادرة والتي تعنى بتهيئة المنشآت العامة لتكون صديقةً لذوي الإعاقة، وتعتمد على الدليل الإرشادي للوصول الشامل المُعدّ من مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة المنصوص عليه في الأمر السامي الكريم الصادر بتاريخ 1434/9/22هـ، مشيدًا سموه بفكرة المبادرة وأهميتها.

ونوّه سمو نائب أمير المنطقة الشرقية بما يحظى به ذوو الإعاقة من دعمٍ واهتمام من القيادة الرشيدة ـ أيدها الله ـ، وما تتميز به فئة ذوي الإعاقة من عزيمةٍ وإصرار على تجاوز التحديات والمستحيلات، فالنماذج المشرقة في بلادنا كثيرة، وذوو الإعاقة يشكلون عددًا كبيراً منها، منوهًا إلى دعم الإمارة لهذه المبادرة، ضمن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، لتقديم كل الخدمات لذوي الإعاقة، وتبني المبادرات التي تخدم المجتمع، متطلعاً إلى أن تتعاون الجهات المعنية مع المبادرة، لتكون ـ بإذن الله ـ واقعًا ملموسًا يسهل حياة ذوي الإعاقة .

من جهتها أعربت المواطنة نور الهدى الكرنوص عن سعادتها بلقاء سمو نائب أمير المنطقة الشرقية وما لمسته من سموه من اهتمامٍ بالمبادرة، والكلمات المحفزة والمشجّعة من سموه، سائلةً الله أن يجعل ذلك في موازين أعمال سمو أمير المنطقة الشرقية وسمو نائبه، اللذين يدعمان المبادرة، وسيستفيد منها بإذن الله ذوو الإعاقة في المنطقة الشرقية .

وقدمت المستشارة في قضايا الإعاقة رنا طيبة، الشكر والتقدير لسمو نائب أمير المنطقة الشرقية على ما تفضل به سموه من نصائح وتوجيهات، وحرص سموه على أن تتجاوز المبادرة ما يعترضها من عقبات، وتعاون كافة الجهات معها، مثمنةً لسموه دعمه واهتمامه.

# القيادة حق للمرأة ..والسيارة مجرد وسيلة نقل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1626088

## فـهـد عـامـر الأحـمدي

سبتمبر سيكون يوما مميزا في تاريخ المملكة.. سيكون اليوم الذي نالت فيه المرأة أحد حقوقها الطبيعية.. وبعيداً عن الأسباب التي وقفت وراء هذا المنع من ممارسة هذا الحق البديهي الذي لا أدعي جهلي بأسبابه التي يقدمها المعارضون ولكنها ـ ببساطة ـ لم تعد مقنعة لأحد.. كانت أسبابا، ليست فقط افتراضية واستثنائية، بل إن بعضها فيه تطاول على طبيعة المرأة وعفتها الشخصية.. فأي عذر هذا الذي يمنعها من القيادة (خشية فسادها) أو (خشية إفسادها) أو (خوفا من اعتداء الفاسدين عليها).. هذه الحجج ليست فقط افتراضية وتخمينية بل ومهينة لبناتنا وزوجاتنا وأمهاتنا.. لا تعتمد على دراسات أو تجارب بل على فرضيات وعموميات واتهامات لا يمكن النقاش حولها ..السيارة مجرد وسيلة نقل ليس لها دور في فساد أو إفساد المرأة..

ومقابل حق المرأة البديهي في التنقل وكذلك حاجة الأم والمدرسة والطبيبة لوسيلة نقل آمنة وفعالة، لا يوجد في مصادرنا الدينية نص واحد يمنعها من ذلك.. لماذا إذا نحرم المرأة من قيادة ماكينة صماء تحفظ كرامتها (ومن أجل من نمنعها هذا الحق؟).. لو كان في القرآن والسنة نص يحرم ذلك لوقفنا كلنا ضد هذا القرار ـ بل وضد العالم كله، ولكن حين نكتشف أن العكس هو الحاصل )حيث كانت المرأة تقود وتتاجر وترشد القوافل) ثم نأتي نحن لنحرم ذلك (بلا دليل شرعي.(

لن أحاول اليوم تفنيد حجج المعارضين لهذا القرار، ولكنني أعرف شخصيا )ومنذ سنوات طويلة) شيوخا أفاضل ما يزالون يعارضون قيادة المرأة للسيارة ..وخلال هذه السنوات لاحظت انتقالهم من خانة المعارضة على (أساس ديني) إلى المعارضة على (أساس اجتماعي).. حين كانوا يعارضون على أساس ديني كانوا يحتجون بكل شيء باستثناء "قال الله وقال الرسول" وحين أصبحوا يعارضون على أساس اجتماعي كانوا يتحدثون باسم مجتمع لم يستشيروه ويحتجون باحتمالات تصورية واستثنائية.. رغم أن الاستثناء ليس له حكم..

أنا شخصيا أقدر آراء المعترضين ـ بما في ذلك والدي ووالد زوجتي ـ ولكنني أدرك أن مخاوفهم افتراضية وأن مساوئ منع المرأة من القيادة أكبر من السماح لها.. كلي ثقة بأن الزمن سيثبت سلامة هذه القرار ويؤكد بُعد نظر القيادة (كما أثبتت ذلك في تعليم البنات واستعمال اللاسلكي ووسائل الاتصالات).. كلي ثقة بأن من يعترض اليوم سيبادر غدا لشراء سيارة لزوجته وبناته خوفا عليهن من السائقين والمارة وخطورة الانتظار في الشوارع...

بقي أن أذكركم بنقطة مهمة وهي أن قرار السماح لا يعني أن النساء سيغزون شوارعنا غدا؛ فهناك عائق فني يحول دون ذلك ويتمثل في حقيقة أن معظم نسائنا (لا يجدن القيادة أصلا) حتى لو رغبن في ذلك.. سيحتاج الأمر لسنوات طويلة (كما يحدث مع أبنائنا المراهقين) كي يُجدن القيادة ونبدأ برؤيتهن في الشوارع.. وهذا بحد ذاته أمر جيد وتدرج زمني مفيد يهيئنا نفسيا، وفكريا، ومروريا، واجتماعيا لتقبل هذه الظاهرة..

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# صلاحية الاجتهاد الشخصي في الأحكام القضائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/27/article_1258246.html

## د. أسامة بن سعيد القحطاني

لا يخلو أي حكم قضائي من اجتهاد قضائي سواء في تكييف الواقعة أو إصدار الحكم أو تحديد التعويض مثلا أو قدر إنزال العقوبة وما إلى ذلك، ولكن إلى أي حد يكون الاجتهاد الشخصي للقاضي مقبولا؟

وظيفة القضاء السامية هي تحقيق العدل والإنصاف بين الناس، وجزء أساس من معنى العدالة اليوم أن يعرف كل ذي حق حقه قدرا وكيفا، كما أن معايير العدالة اليوم تقتضي المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، ولا يتوافق مع هذا أبدا استمرار عدم وجود "كود" ملزم يسير عليه القضاء في أحكامه، ولم يعد سائغا حتى من الناحية الاقتصادية أن يبقى القضاء دون أن تكون هناك آلية لمعرفة الحكم الواجب التطبيق في كثير من القضايا، حيث إن الأحكام تخضع في مجملها إلى اجتهاد القاضي، سواء في اختيار التكييف الفقهي أو حتى في تقدير العقوبة أو التعويض وخلافه.

كما أن الإلزام بكود أو مدونة أو تقنين يحدّ كثيرا من باب الفساد الذي قد يقع بسبب هذه السلطة الواسعة في التكييف والتقدير لدى القاضي، فكلما كانت الأحكام مقننة ومعروفة لدى الناس كان احتمال الفساد أقل بسبب المساحة الأضيق في الاجتهاد، على الرغم من أن النزاهة هي الأعم دائما لدينا ولله الحمد.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد والمنافسة الدولية فيه؛ فلا يمكن تحقيق التكامل مع الطموح الاقتصادي إطلاقا إلا من خلال مواكبة القضاء للأهداف الاقتصادية، وهذا التكامل لا يمكن أن يحصل من خلال رؤى واجتهادات متفرقة لأشخاص القضاة مهما كانوا على أعلى درجات الكفاءة، حيث يجب أن تكون رؤية القضاء موحدة جَمْعيّا ومتكاملة مع الرؤية الاقتصادية للبلد، وهذا لا يمكن إلا بالتقنين.

عندما نشاهد عددا من الأحكام التي يستشهد القاضي فيها بمقولة أو اجتهاد لعالم متقدم ويبني حكمه عليها؛ فإن هذا بلا شك لا يساعد في تحقيق الكمال في العدالة، فكم هي الآراء المتباينة لدى العلماء المتقدمين والمعاصرين أيضا، ولا يمكن حتى الإحاطة بتلك الآراء إطلاقا، كما أننا نشاهد أحيانا استشهادا بآراء لعلماء أحناف أو شافعية أو مالكية، ما يفتح المجال لاختيارات كثيرة ومتعددة، ويجعل التنبؤ شبه مستحيل في كثير من القضايا، كما أنه يفتح المجال لاتهام القاضي بالمحاباة مثلا. ودائما لدينا نحن القانونيين نعتبر الاحتمال كالواقعة عند صياغة التشريعات القانونية، ويجب العمل على سد تلك الفجوة طالما أنها ممكنة الوقوع.

الخلاصة؛ أنه كلما قلّت المساحة التي يكون فيها اجتهاد شخصي للقاضي كان القضاء أكثر احترافية وعدالة في أحكامه، وزاد لدى المواطنين الوعي بحقوقهم وواجباتهم.

# 800ألف عامل مهددون بالموت في قطر

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=316429&CategoryID=1

أبها: الوطن 28-09-2017 2:12 AM

طالبت منظمة هيومان رايتس ووتش، أمس، قطر باتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ نحو 800 ألف عامل يعملون في العراء، وبعضهم يبني منشآت كأس العالم 2022.

وقالت المنظمة الحقوقية ومقرها نيويورك، إن أولئك العمال يعملون تحت درجات حرارة حارقة أدت إلى وفاة المئات منهم، منتقدة الاستهتار الذي تعامل فيه الدوحة العمال.

وأضافت المنظمة في بيان أن عمال البناء الذين يعملون في الأماكن المكشوفة معرضون لخطر الأمراض القاتلة بسبب الحر والرطوبة الشديدين في البلاد، إلى جانب غياب فترة الراحة الكافية.

مزاعم الحكومة

كانت السلطات القطرية قد زعمت إقرار حظر العمل في الأماكن المكشوفة فقط من الساعة 11:30 صباحا إلى 3 بعد الظهر بين 15 يونيو و31 أغسطس، فيما أكدت «هيومان رايتس» أن الظروف الجوية في قطر تصل في كثير من الأحيان، خارج تلك الساعات والتواريخ، إلى مستويات يمكن أن تؤدي إلى أمراض قاتلة مرتبطة بارتفاع درجات الحرارة في غياب فترة راحة كافية.

وانتقدت المنظمة في تقريرها غياب الشفافية القطرية في ملف العمال، مشيرة إلى أن مسؤولي الصحة العامة القطريين لم يجيبوا على طلبات الحصول على معلومات عن العدد الإجمالي لوفيات العمال المهاجرين وأسبابها منذ عام 2012.

تدخل الفيفا

يشكل 2 مليون عامل وعاملة مهاجرين، حوالي 95 % من إجمالي القوة العاملة في قطر، ويعمل نحو 40 %، أو 800 ألف، من هؤلاء العمال في قطاع البناء. ومنذ ديسمبر 2010، عندما فازت قطر بقرعة استضافة كأس العالم 2022، شرعت البلاد في أعمال بناء ضخمة، يعمل فيها مئات الآلاف من العمال في ظروف قاهرة. وطالب تقرير «هيومان رايتس ووتش» الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» والاتحادات الوطنية ومنظمي كأس العالم 2022 بممارسة الضغط على الدوحة من أجل اتخاذ خطوات أكثر لحماية العمال من الأوضاع القاسية، وأن تحدد كم عدد العمال الذين لقوا مصرعهم منذ عام 2012 وكيف لاقوا حتفهم.

قيود مناسبة

قالت مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة سارة ليا ويتسن، إنه من الضروري فرض قيود مناسبة على العمل في الأماكن المكشوفة، والتحقيق ونشر المعلومات بانتظام حول وفيات العمال لحماية صحة وحياة عمال البناء في قطر، مشيرة إلى أنه من بين هذه القيود تحديد ساعات العمل ليكون تحت درجات حرارة آمنة «وليس بناء على الساعة أو التقويم»، للمساعدة على حماية مئات آلاف العمال.

يذكر أنه في عام 2013، أقرت السلطات القطرية بـ520 حالة وفاة لعمال من بنجلاديش والهند ونيبال، وفي عام 2012 توفي 385 عاملا، ولم تشرح السلطات القطرية أسباب موتهم، ولا توجد أرقام قطرية رسمية بشأن إجمالي الوفيات حتى الآن.

وقال تقرير المنظمة الحقوقية إن السلطات القطرية فشلت في تطبيق أدنى أشكال حماية العمال، وقرارها بتجاهل توصيات بشأن وفيات العمال ورفض نشر المعلومات حولها يؤكد تنصل الدوحة من مسؤولياتها.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24317302

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1576048